Annals of letters and languages حوليات الآداب واللغات
ISSN 2335-1969 E.ISSN 506X - 2602
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/312

مجلة علمية دولية محكمة . كلية الآداب واللغات . جامعة محمد بوضياف .المسيلة الجزائر

المجلد 10 عدد :02 رقم 21.نوفمبر 2022 صفحة من : 133 إلى 155

حَمْلُ الأدواتِ بعضها على بعض عند النحاة المتأخرين نظرة نقدية

Preference of Specific Grammatical Vocabularies One to Another at the Later Grammarians Critical Study

المؤلف الأول[1]* د. فلاح إبراهيم الفهداوي

fnaseef@qu.edu.qa .قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم– جامعة قطر– ص. ب 2713– الدوحة– قطر

Dr. Falah Ibrahim Al-Fahdawi
Assistant Professor, Department of Arabic Language - College of Arts and Sciences - Qatar University - P.O. Box 2713 - Doha - Qatar

معلومات المقال Articl info

تاريخ الاستلام :2022/09/19.
تاريخ القبول :2022/10/11.
تاريخ النشر : 2022 /11/01.

الكلمات المفتاحية:
الحَمْل – الأدوات – النحاة – النقدية

ملخص Article info

وقد لفت انتباهي منذ زمن ميل النحاة ولا سيما نحاة القرن الرابع الهجري وما بعده إلى حمل بعض الأدوات على بعض سواء أكان ذلك الحمل من جهة صناعة الإعراب والعمل النحوي وفقًا لنظرية العامل التي نادى به الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ) أم في حمل بعض الأدوات على بعض من جهة المعنى الذي تتفق به في السياقات المختلفة.

لذا رأيت أن أقف على هذه الظاهرة اللغوية الدقيقة، ومناقشة أصل فكرتها والأسباب التي أدت إلى جنوح النحاة إلى مثل المنحى في دراساتهم النحوية، وما يترتب على ذلك من الفائدة المرجوة باللجوء إلى مثل هذه التوجيهات النحوية في زمن كان المنهج المتبع فيه لدراسة اللغة هو المنهج الوصفي بالدرجة الأولى ثم الاستنباطي.

Keywords:
Preference, Grammatical Vocabularies. Grammarians, Critical.

The researcher's attention has been drawn since a time due to the grammarians' tendency, especially the grammarians of the fourth century AH and after it, to preferring some grammatical vocabularies on others, whether that preference was in terms of syntax and grammatical work according to the factor theory advocated by Al-Khalil bin Ahmed Al-Faraheedi (D.: 175 AH) or in preferring some vocabularies according to the meaning on which they agree in different contexts.

Therefore, the researcher stands on this delicate linguistic phenomenon, and discuss the origin of its idea and the reasons that led to the grammarians' focus on such an approach in their grammatical studies. The desired benefit from this is by resorting to such grammatical directives at a time when the method used to study language was primarily descriptive and then deductive.

The research method required that it should be based on two topics preceded by an introduction and followed by a conclusion that summarizes the findings of the research. The first topic that carries the title "Vocabularies that Preferred According their Verbal Image" in which a group of vocabularies were mentioned because the grammarians believed that these vocabularies preferred over each other because of the similarity in the "verbal image". The second topic comes under the title "Vocabularies that are Preferred Over Each Other According to the Similarities in the Meaning".

المقدمة:

المؤلف المرسل : فلاح إبراهيم الفهداوي[1]

تعددت الوسائل الصناعية التي اتخذها النحاة طريقة لتعليل كثير من الظواهر النحوية، وذلك لشغفهم بـ"صناعة الإعراب" وسيطرتها على طريقة تعاملهم مع النصوص، ومحاولة رصد المتناظرات والمتناقضات من الاستعمال سواء أكان ذلك في التراكيب أم في المفردات أسماء كانت أم أفعلًا أم حروفًا.

وقد لفت انتباهي منذ زمن في أثناء دراستي وتدريسي للنحو العربي ميل النحاة ولا سيما نحاة القرن الرابع الهجري وما بعده إلى حمل بعض الأدوات على بعض سواء أكان ذلك الحمل من جهة صناعة الإعراب والعمل النحوي وفقًا لنظرية العامل التي نادى به الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ) أم في حمل بعض الأدوات على بعض من جهة المعنى الذي تتفق به في السياقات المختلفة.

لذا رأيت أن أقف على هذه الظاهرة اللغوية الدقيقة، ومناقشة أصل فكرتها والأسباب التي أدت إلى جنوح النحاة إلى مثل المنحى في دراساتهم النحوية، وما يترتب على ذلك من الفائدة المرجوة باللجوء إلى مثل هذه التوجيهات اللغوية في زمن كان المنهج المتبع فيه لدراسة اللغة هو المنهج الوصفي بالدرجة الأولى ثم الاستنباطي.

وقد رأيت أن أبدأ بذكر مجموعة من الأدوات التي صرح النحاة في كتبهم أن بعضها محمول على بعض، وبذلت جهدي لأقف على أكبر عدد منها؛ لأتمكن من إعطاء تصور واضح يعكس حجم هذه الظاهرة في لغتنا العربية، ولا أدّعي أني قد أحصيتها فالموضوع به حاجة إلى مجموعة من الأبحاث لا بحثًا واحدًا. ثم أردفت الكلام بعد ذلك لمناقشة القول بأصل هذه الظاهرة إذ لنا رأي نميل إليه في عموم ما جاء على هذه الشاكلة من طريقة النحاة في دراساتهم النحوية.

وهنا، لا بد من الإشارة إلى مسألة مهمة أرى أنها تشكل قطب الرحى في ما سنتحدث عنه في المباحث الآتية، هذه المسألة تتعلق بالمعنى المقصود من كلمة "الحَمْل"، وهي كلمة تتردد كثيرًا في كتب النحويين واللغويين، إذ هي الكلمة المرادفة لكلمة "التأويل" وحينما يقول النحاة إن لفظة كذا محمولة على لفظة كذا فكثيرًا ما يريدون بذلك أنها مؤولة بها، فكلمة "الحَمْل" يراد منها ما يراد من كلمة "التأويل"[2]، وهو ما يعني أن هذه الظاهرة قائمة برمتها على مبدأ التأويل الذي أسرف النحاة كثيرًا باللجوء إليه في غير ما ضرورة تدعو إلى ذلك، ولعل ما نحن بصدد الحديث عنه هو أحد هذه الوجوه التي وقع الإفراط فيها. وربما استعملت ألفاظ أخرى للدلالة على "الحَمل" نحو "التأويل" و"التقدير" و"التقارض". وقد يراد بكلمة "الحَمْل" القياس، قال السيوطي (ت:911هـ): (القياس في العربية على أربعة أقسام: حَمْل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد)[3]. وقد اتخذ هذا "الحَمْل" وجهين من وجوه التأويل: أحدهما قائم على "صناعة الإعراب" فيكون الحمل لأسباب صناعية وقواعدية، وأما الوجه الآخر فكان قائمًا على أساس "المعنى"، إذ كان النحاة أحيانًا يلحظون التشابه والتناظر في المعنى بين أداتين أو أكثر فيحكمون بحمل إحدى الأداتين على الأخرى، وأحيانًا أخرى يلحظون التشابه والتناظر من جهة العمل وصناعة الإعراب في التركيب فيحكمون بحمل إحدى الأداتين على الأخرى، وأحيانًا يلحظون التشابه في الصورة الكتابية فيحملون إحداهما على الأخرى في العمل، وأحيانًا أخرى يُلحظ التناقض بين أداتين فتُحمل إحداهما على الأخرى بسبب التناقض

بينهما، وعلى هذه الطريقة سار كثير من النحاة المتأخرين في ابتكار كل ما من شأنه أن يعلل أو يفسر ظاهرة نحوية ولا يضر ذلك ولو كان الأمر قائما على التناقض.

وربما حُملت أداة على أداة أخرى من جهة، ثم عُكس الأمر فتحولت الأداة المحمولة إلى أداة محمول عليها والأداة المحمول عليها إلى أداة محمولة من جهة أخرى، كما سنرى ذلك فيغا بعض المواضع.

ومبعث ذلك كله حرص النحاة المتأخرين على التعليل لكل ظاهرة نحوية أو تركيب ولو أدى هذا التعليل إلى ما أدى من التعسف والخروج عن المنهج والأصل الذي اتبعه النحاة الأوائل لتقعيد اللغة وتقنينها. ولم تكن كتب النحاة الأوائل لتخلو من التصريح بحمل بعض الأدوات على بعض على نحو ما سنجده عند سيبويه إلا إن ذلك كان يأتي منهم بطريقة عفوية وفي حدود ضيقة بخلاف ما كان الأمر بعد ذلك من نحاة القرن الرابع الهجري وما بعده. وقد اقتضى منهج البحث أن يكون قائمًا على مبحثين تسبقهما مقدمة بيّنت فيها بعض مفاهيم "الحَمْل" عند النحاة، وتتبعهما خاتمة لخّصت فيها النتائج التي توصل إلى البحث.

أما المبحث الأول: فكان عنوانه (الأدوات التي حُمل بعضها على بعض باعتبار "الصورة اللفظية") ذكرت فيه مجموعة من الأدوات التي ذهب النحاة أن هذه الأدوات حُمل بعضها على بعض بسبب التشابه في "الصورة اللفظية" وقد ناقشت آراء النحاة في ذلك بطريقة نقدية وأبديت ما ذهبت إليه من رأي في ذلك.

وأما المبحث الثاني: فقد جاء تحت عنوان (الأدوات التي حُمل بعضها على بعض باعتبار الشَّبه في "المعنى") ذكرت فيه مجموعة من الأدوات التي ذهب النحاة إلى أن هذه الأدوات حُمل بعضها على بعض بسبب التشابه في "المعنى"، وقد ناقشت آراء النحاة في ذلك وأبديت رأيي فيها.

المبحث الأول

الأدوات التي حُمل بعضها على بعض باعتبار "الصورة اللفظية"

اتخذ النحاة من الشبه في الصورة اللفظية بين بعض الأدوات سببا لتعليل ظواهر نحوية أو قواعد أصلوها في أبواب ومنعوها في أبواب أخرى ثم سوغوها لوجود الشبه في الصورة اللفظية.

وكان المرادي (ت:749هـ) في كتابه (الجنى الداني في حروف المعاني) وابن هشام (ت: 761هـ) في كتابه (مغني اللبيب عن كلام الأعاريب) من أكثر النحاة الذين أوردوا هذه الأمور في كتابيهما إذ جمعا ما تفرق عند غيرهم من النحاة الأوائل بدءًا من سيبويه إلى زمنهما فيما يتعلق بـ"الأدوات"، ورتباها في كتابيهما على حروف المعجم، فجاء إحصاؤهما لها إحصاء دقيقًا، وتحدثا بصورة مستفيضة جدًا عن معاني هذه الأدوات ووظائفها في التراكيب وزياداتها وأوجه تشابهها وتناظرها وتناقضها، كما نقلوا تعليل النحاة في ذلك كله، ومما يُحسب لهما أنهما كانا كثيرًا ما يشيران إلى مسالة مهمة هي مسالة الكثرة والقلة في الاستعمال، وهذا تأصيل منهما لصحة الاستعمال وإن كان

قليلا، وفيه إشارة واضحة منهما إلى اعتبار الاستعمالين في السماع دونما حاجة إلى حمل أحدهما على الآخر وإن غلبت عليهما الصنعة الإعرابية والنحوية في أكثر الأحيان.

ومن المسائل التي حُملت فيها أداة على أخرى بسبب الشبه في الصورة اللفظية ما يأتي:

المسألة الأولى: حمل "ما" المصدرية والظرفية والموصولة على "ما" النافية

للأداة "ما" استعمالات عدة في العربية، فمنها النافية والمصدرية والشرطية والموصولة والاستفهامية، ولكل من هذه الأدوات قواعدها التركيبية الخاصة بها التي حددها النحاة، إضافة إلى السياق فهو كفيل بتمييز كل نوع من هذه الأنواع، وهذه هو الشأن في كثير من الأدوات في اللغة العربية وهو سبب من أسباب سعتها وقوتها وبلاغتها.

وقد حَمل النحاة على "ما" النافية كلًا من "ما" المصدرية والظرفية والموصولة، وذلك في مسألة زيادة "إنْ" بعد "ما" النافية إذ يُقرر النحاة باتفاق جواز زيادة "إنْ" بعد "ما" النافية ولا يحتاجون إلى تعليل هذه الزيادة في هذا الموضع وهو ما يعني أنهم قد اعتبروا زيادتها هنا أصلًا في بابه، ولعلهم اعتمدوا ذلك بناء على كثرة ورودها زائدة بعد "ما" النافية أو أنهم انتبهوا أول مرة لمجيئها مع النافية فجعلوها أصلا وجعلوا ما سوى ذلك فرعًا عنه، فإذا ما جاءتهم نصوص وردت فيها "إنْ" زائدة بعد "ما" المصدرية أو الظرفية أو الموصولة احتاجوا لتبرير هذه الزيادة بأنها إنما زيدت فيها لأنها محمولة على "ما" النافية لمشابهتها لها في الصورة اللفظية ووصفوا هذه الزيادة بأنها قليلة أو نادرة في هذه المواضع، بل جعل ابن مالك –كما سيأتي– شرط جواز زيادتها في هذه المواضع ورود زيادتها بعد النافية.

قال أبو علي الفارسي (ت:377هـ): (فأما زيادة "إنْ" معها –يعني "ما"– وهي بمعنى المصدر فقليل جدًا، إنما تزاد مع "ما" إذا كانت للنفي نحو: "ما إنْ زيدٌ منطلقٌ"، و:

مَا إنْ يَكادُ يُخَلِّيهِمْ لِوِجهَتِهِمْ[4] ..... ،

فإنما حكم "إنْ" أن تُزاد مع النافية، فكأن هذا الشاعر شبَّه التي مع الفعل بمعنى المصدر بالنافية، لاتفاقهما في اللفظ، كما شبهت النافية في ضرورة الشعر بالتي في معنى الاسم، وذلك قوله[5]:

لَما أغفلت شكرك فاصطنعني...

فـ"ما" هذه نافية وهي جواب القسم، فأدخلت عليها اللام كما تدخل على التي في تأويل الاسم، وحكم النفي في جواب القسم ألا يدخل عليه اللام كقولك: "والله ما رأيته"، ولا يجوز: "لما رأيته"[6].وقال ابن مالك (ت:672هـ): (العرب قد استعملت "إنْ" زائدة بعد

"ما" التي بمعنى "الذي"، وبعد "ما" المصدرية التوقيتيّة، لشبههما في اللفظ بـ"ما" النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بـ"ما" النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوّغ. ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر[7]:

يُرجّي المرءُ ما إنْ لا يراهُ وتعرضُ دون أدناه الخطوبُ

أراد: يُرجّي المرء الذي لا يراه. ومثله قول الآخر[8]:

ورجّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتهُ على السنّ خيرًا لا يزالُ يزيدُ

فـ"ما" في هذا البيت مصدرية توقيتيه، فزادوا "إنْ" بعدها لشبهها في اللفظ بـ"ما" النافية، فتعيَّن الحكم بالزيادة على التي بعد النافية، وزيدت أيضًا: "إنْ" بعد "ألا" الاستفتاحية)[9].

وذكر المرادي وابن هشام مواضع زيادة "إنْ"، قال المرادي: (وأكثر ما زيدت بعد "ما" النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت، أو اسمية كقوله[10]:

فما إنْ طِبُّنا جُبُنٌ ولكنْ منايانا ودولةُ آخرينا

وفي هذه الحالة تكفُّ عمل "ما" الحجازية كما في البيت، وأما قوله[11]:

بني غدانةَ ما إنْ أنتمُ ذهبًا ولا صريفًا ولكنْ أنتم الخزفُ

في رواية من نصب "ذهبًا" و"صريفًا" فخُرّج على أنها نافية مؤكدة لـ"ما".

وقد تُزاد بعد "ما" الموصولة الاسمية كقوله:

يُرجّي المرءُ ما إنْ لا يراهُ وتعرض دون أدناه الخطوبُ

وبعد "ما" المصدرية كقوله:

ورجّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتهُ على السنّ خيرًا لا يزالُ يزيدُ

وبعد "ألا" الاستفتاحية كقوله[12]:

ألَا إنْ سَرَى ليلي فبتُّ كئيبًا أحاذرُ أنْ تنأى النوى بغضوبا)[13].

ويُفهم من كلام أبي علي الفارسي وابن مالك والمرادي وابن هشام أنهم إنما سوّغوا زيادتها بعد غير "ما" النافية لمشابهتها لها ولو لم يكن ذلك لما زيدت في هذه المواضع، ويذكر ابن مالك في آخر النص أنها زيدت بعد "ألا" الاستفتاحية وفي هذا نقض للتعليل الذي علل به زيادتها بعد تلك الأدوات إذ ليس من شَبَه في الصورة اللفظية ولا في العمل ولا في المعنى بين "ما" النافية و"ألا" الاستفتاحية؛ مما يرجّح القول عندي أن زيادتها بعد غير "ما" النافية استعمال عربي أصيل كل في بابه ولا حاجة للقول بحَمل بعض الأدوات على بعض فالحَمل باب من أبواب التأويل التي يتفق النحاة على أن لا يُلجا إليه إلا عند الاضطرار ولا ضرورة تدعو لذلك ما دام العرب قد استعملوا ذلك، ولا يضير الأمر أن جعلت زيادتها مع تلك الأدوات استعمالًا فصحيًا وإن كان هذا الاستعمال يُوصف بأنه قليل، على نحو ما كان من زيادة "ما" مع كثير من الأدوات والكلمات وإن كانت متباعدة في أبوابها، فقد تكون زيادتها مع حروف الجر نحو "بما، وعمّا" وقد تُزاد بعد الحروف الناسخة "إنَّما، كأنّما" وأخواتها، وقد تُزاد بعد أدوات الشرط نحو "إنْ ما، وإذا ما، وكيفما"، وقد تُزاد بعد الأفعال نحو "طالما، وقلما" على رأي بعض النحاة.

ويؤيد ذلك ما قاله إمام النحاة سيبويه (ت:180هـ) عند حديثه عن زيادة "إن" إذ قال: (وقد تلغى "إنْ" مع "ما" إذا كانت اسمًا وكانت حينًا. وقال الشاعر:

ورجّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيته على السنّ خيرًا لا يزالُ يزيدُ)[14].

فالواضح من كلام سيبويه القول بجواز زيادتها بعد الموصولة، والمصدرية، دون الإشارة أو اشتراط مشابهتها لـ"ما" النافية، وإنّما أوردها على أنها استعمال عربي.

ولو أردنا التعليل لحمل "ما" الموصولة على النافية على طريقة بعض النحاة لأمكننا القول بالحَمل على "التوهم" على نحو ما فعلوه من حمل "ما" النافية على "ما" الموصولة كما سيأتي في المسألة الآتية.

ويلاحظ على كلام أبي علي الفارسي أنه أشار إلى أن "ما" النافية وهي الأداة المحمول عليها في موضوعنا هذا قد تحولت إلى أداة محمولة على ما حُملت عليها سابقًا وهي "ما" الموصولة، وذلك في قوله: (كما شُبهت النافية في ضرورة الشعر بالتي في معنى الاسم، وذلك قوله[15]:

لَما أغفلت شكرك فاصطنعني...

فـ"ما" هذه نافية وهي جواب القسم، فأدخلت عليها اللام كما تدخل على التي في تأويل الاسم، وحكم النفي في جواب القسم ألا يدخل عليه اللام كقولك: "والله ما رأيته"، ولا يجوز: "لما رأيته")[16].

ونخلص من كلام النحاة السابق أن "ما" النافية و"ما" الموصولة قد حُمل بعضهما على بعض باعتبار اختلاف جهة الحَمل، وذلك كله حسب السياق الذي وردتا فيه؛ لذلك نميل إلى القول باعتبار كل استعمال في محلّه ولا حاجة للقول بحَمل بعض الأدوات على بعض، إذ يفضي القول بذلك إلى القول بالتأويل في نصوص جاء السماع بها، وما دام عدم التأويل أولى يُصار إلى إقرار الاستعمال لكل الأدوات كل في بابها، وهذا متوافق مع منهج النحاة الأوائل كأمثال سيبويه في دراسة اللغة دراسة وصفية كما استعملها العرب الأوائل، وهو ما تميل إليه الدراسات اللسانية الحديثة.

المسألة الثانية: دخول لام الابتداء على "ما" النافية حملا لها على "ما" الموصولة:

يُقرّر النحاة أن لام الابتداء تدخل على المبتدأ لإفادة معنى التوكيد، وإذا ما جاءهم نص ظاهره أن لام الابتداء دخلت على حرف لا يستقيم معه القول بإفادة معنى التوكيد التمسوا لذلك تعليلًا وتفسيرًا ولو كان ذلك التعليل والتفسير قائمًا على التأويل المتعسف أو على التوهم كما يصرح بذلك بعض النحاة في مواطن ليست قليلة إذ جعلوا من "التوهم" سببا من أسباب المحافظة على أصولهم النحوية.

ومن الحروف التي دخلت عليها لام الابتداء "ما" النافية، ومعلوم أن معنى النفي والتوكيد لا يجتمعان، لذا لا يجوز عند النحاة القول بدخول لام الابتداء على "ما" النافية بناء على ما أصلوه من ضوابط استعمال لام الابتداء، قال ابن السراج معللًا منعَ دخولها على "ما" النافية: (ولا تدخل اللام على "ما"؛ لأن اللام تحقيق و"ما" نفي فلا يجتمعان. وقول الشاعر:

لَما أغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك جل مالي

فإنه توهَّم "الذي" والصلة)[17].

قد سوّغ ابن السرّاج دخول لام الابتداء على "ما" النافية للمشابهة في الصورة اللفظية بينها وبين "ما" الموصولة، أو على القول بالحَمل على التوهم أي توهم "ما" الموصولة بدل "ما" النافية، والحق أن مصطلح "التوهم" مصطلح غائم لا يُعرف ما المقصود به وممن وقع هذا التوهم، أهو واقع من المتكلم أم من النحوي الذي أخذ على عاتقه عبء تعليل كل ظاهرة نحوية.

وقال ابن هشام في حديثه عن الأشياء التي تُعطى حكم الشيء المشبه لها في لفظها دون معناها: (الثانية: دخول لام الابتداء على "ما" النافية حملًا لها في اللفظ على "ما" الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله[18]:

لَما أغفلْت شكرَكَ فاصطنعني فكيف ومِن عطائك جلُّ مالي

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: "لَمَا تصنعُهُ حسنٌ")[19].

ففي هذا يقرّ ر ابن هشام أن "ما" النافية حُملت على "ما" الموصولة من جهة اقترانها بلام الابتداء، وقد مرّ بنا في المسألة الأولى من مسائل هذا المبحث أن "ما" الموصولة حُملت على "ما" النافية من جهة زيادة "إنْ" بعدها. أي: أن هاتين الأداتين حُمِل بعضهما على بعض مع اتحاد سبب الحمل وهو التناظر أو التشابه في الصورة اللفظية.

إن القول بـ" التوهم" يوحي بالخطأ إما في الاستعمال وإما في التعليل، وإذا كان الاستعمال موجودًا فلا ينبغي الاعتراض عليه أو الحكم عليه بالتوهم ولا سيما إذا كان ظاهرة لغوية تكلم بها أكثر من شخص فضلا عن أن يكون استعمال جمع من الناس، وأما إذا كان "التوهم" مصطلحًا يراد به تعليل هذه الظاهرة أو تلك فنرى أنه لا ينبغي أن يُتخذ وسيلة لتعليل الظواهر النحوية؛ لأنه في الحقيقة مناف لمنطق الدراسات اللغوية إذ كيف يكون "التوهُّم" مقصدًا من المقاصد سواء أكان من المتكلِّم أم من النحوي المعلِّل، فضلا عن أنه لا ضرورة تدعو إلى القول بذلك سوى مراعاة الأصول النحوية التي افترضها النحاة وهي قائمة أصلا على السماع الذي تكلمت به العرب، وليس بالضرورة التعليل لكل ظاهرة نحوية أو لغوية فإن ساغ ذلك من الناحية المنطقية والعقلية تعذّر من الناحية العملية والتطبيقية وليس ذلك مطلوبًا من النحاة ولا واجبًا عليهم، والواقع النحوي واللغوي يُثبت ذلك ولا سيما عند اعتراضات النحاة بعضهم على بعض وتناقضات تعليلاتهم، وليس بالضرورة أن يكون التعليل موفقًا ومصيبًا في المسألة؛ لذا نميل إلى عدم القول بحمل "ما" النافية على "ما" الموصولة سواء أكان الحمل على المشابهة في الصورة اللفظية أم على التوهم، ونرى حمل الأمر على قلة الاستعمال أو النادر الذي لا يُقاس عليه كما هو الحال والشأن في كثير ممن وصفه النحاة أنه نادر لا يُقاس عليه، ولا يضير اللغة أن تكون فيها مثل هذه الاستعمالات، وهذا مما يحسب لعلماء العربية إذ كانوا أمناء في نقل كل ما سمعوه من شواهد أو وقعت عليه عيونهم منها وإن كان المسموع مخالفًا لما أصّلوه من القواعد.

يُضاف إلى ذلك أنه لا تخلو لغة من لغات العالم من بعض الخروج عن مألوف المستعمل من الكلام، وأن تُحمل بعض استعمالاتها على القلّة وقُضي الأمر؛ وهذا شأن اللغات عمومًا فلا يتوقع مجيئها على أقيسة وقوانين ثابتة متفق عليها لدى جميع الناطقين بها على نحو ما نجده في المسائل الرياضية، ولا يضير اللغات أن يكون فيها هذا الأمر ولا عجب في ذلك بل سيكون العجب لو أنها خلت منها. ولنا أن نسأل فنقول: ماذا كان يمنع النحاة من حمل هذا الشاهد على قلة الاستعمال أو ندرته فلا يقاس عليه؟ والنحاة كثيرًا ما يذكرون قاعدة نحوية، ثم

يردفونها بشواهد جاءت على غير ما ذكروا من الاستعمال الذي أصلوا عليه القاعدة فيصفونها بـ"القليل أو النادر أو الشاذ" ويمضون ولا مشكلة عندهم في ذلك، على نحو ما يذكرونه في مسألة دخول "ال" التعريف على الفعل المضارع في قول الفرزدق[20]:

ما أنتَ بالحكمِ التُرضى حكومته ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ

وكذلك مسألة مجيء "إذْ" المختصة بالزمن الماضي دالة على المستقبل على خلاف الكثير المستعمل بناء على ما يقرره النحاة نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ (70) إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ (71)﴾{غافر: 71}، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا (3) يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾{الزلزلة: 4} ففي هذه الآيات جاءت "إذ" مرادًا بها المستقبل[21].

وكذلك مجيء "إذا" المختصة بالزمن المستقبل دالة على المضي على خلاف الكثير المستعمل نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾{الجمعة: 11}، وقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾{التوبة: 92}، فقد جاءت "إذا" مرادًا بها المضي، وكذلك مجيئها دالة على الحال نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾{الليل: 1} وقوله: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾{النجم: 1}[22].

ففي ذلك كله يُشير النحاة إلى هذه الاستعمالات من غير أن يقولوا بحمل بعضها على بعض، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى. وبعض النحاة يتكلفون تأويل ذلك كله وليس ما فرّوا إليه بأيسر مما فرّوا منه إذ يبقى عدم التأويل أولى وأرجح وأثبت للقاعدة النحوية.

والإقرار بوجود الاستعمال والتصريح بندرته فيه مندوحة وعذر مقبول جدًا من اللجوء للتأويل بحمل بعض الأدوات بعضها على بعض حملًا قسريًا فرضته صناعة الإعراب وولع بعض النحاة بوجوه التعليل التي لم يعد لسوقها رواج في الدراسات اللغوية الحديثة كما كانت في القرون الأولى أيام الترف الفكري والتباري الذي لا فائدة فيه، والذي لم يسعه هذا الزمن.

المسألة الثالثة: حمل (لا) النافية على (لا) الناهية:

يتفق النحاة على جواز توكيد الفعل المضارع بالنون الثقيلة أو الخفيفة، وقد جاء ذلك كثيرًا بعد النهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾{إبراهيم:٤٢}. أما مجيئها بعد النفي فلا يُجيز النحاة ذلك؛ للتعارض الواقع بين النفي والتوكيد.

وإذا ما اعترضت النحاةَ نصوص فصيحة جاء فيها الفعل المضارع مؤكَّدًا بالنون في سياق النّفي التمسوا لذلك تعليلًا يحافظ لهم على القاعدة التي أصَّلوها التي هي: عدم جواز توكيد الفعل المضارع بعد النّفي، ومن النصوص التي اعترضت النحاة وجاءت على غير الأصل الذي أقرّوه قوله تعالى على لسان النمل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ

وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾{النمل: ١٨}، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾{الأنفال: ٢٥}، وقول الشاعر[23]:

تَاللَّهِ لاَ يُحْمَدَنَّ المرْء مُجْتَنِبًا فعل الكرام "ولو فاق الورى حسبا

إذ جاء الفعل المضارع موكَّدًا بالنون في سياق النفي، فكان توجيه النحاة وتعليلهم لذلك هو أنّ مجيء المضارع موكَّدًا بعد النفي في هذه المواضع إنما جاز لأن "لا" النافية محمولة على "لا" الناهية للشبه الواقع بينهما في الصورة اللفظية، ويُنسب القول بجواز ذلك في كثير من كتب النحو إلى ابن جني وابن مالك[24].

وفي ذلك يقول ابن هشام عند حديثه عن الأشياء التي تُعطى حُكم ما شابهته لفظًا أو معنى: (الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد "لا" النافية حملًا لها في اللفظ على "لا" الناهية نحو: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾ فهذا محمول في اللفظ على نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ ومن أوّلها على النّهي لم يحتج إلى هذا)[25].

وجاء في شرح التصريح على التوضيح عند توجيه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ (فأكد "تُصِيبَنَّ" بعد "لا" النافية تشبيهًا لها بالناهية صورة)[26].

ووصف ابن هشام وابن عقيل والشيخ خالد الأزهري والأشموني توكيد المضارع بالنون بعد "لا" النافية بأنه قليل، فقال ابن هشام: (أن يكون قليلًا؛ وذلك بعد "لا" النافية، أو "ما" الزائدة التي لم تسبق بـ "إنْ"؛ كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾)[27].

وجاء في شرح الأشموني على الألفية: (وقلّ التوكيد بعد "لا" النافية، قال في شرح الكافية: وقد يُؤكَّد بإحدى النونين المضارع المنفي بـ"لا" تشبيهًا بالنّهي، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾)[28].

ووصفه عباس حسن بأنه قليل إذ قال: (أن يكون توكيده قليلًا، وهو — قلّته – جائز فصيح، لكنه لا يرقى في قوته مرقى النوعين السالفَين[29]. وعلامته: أن يكون بعد "لا" النافية كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾)[30]. والذي يتبيّن لنا من

عبارات غالبية النّحاة هو إقرارهم مجيئها بعد النفي إلّا أنهم يصفونه بأنه قليل الاستعمال، وإذا كان هذا الأسلوب من التوكيد مستعملًا ولو على وجه القلة، فلنا أن نسأل فنقول: ما الحكمة والداعي لأن يُحمل على "لا" الناهية لعلّة الشبه في الصورة اللفظية مع وجود الفارق المعنوي بين أسلوب الطلب، وأسلوب الخبر؟ ولِمَ لا يكون أصلًا برأسه وله شواهده الفصيحة من القرآن الكريم وغيره التي لا يرقى إلى استعمالها استعمالٌ.

ومما يضعف القول بالحَمل على الناهية للشبه في الصورة اللفظية مجيء المضارع مؤكدًا بأداة نفي غير "لا"، قال ابن مالك[31]:

أو مُثْبَتًا في قِسم مُسْتقبَلا وقَلَّ بعدَ "ما" و"لم" وبَعْدَ "لا"

ومن ذلك في قول الشاعر يَصفُ جبلاً عَمَّهُ الخِصبُ وحفَّهُ النبات[32]:

يَحسَبُهُ الجاهلُ – ما لَمْ يَعْلَما شيخًا على كُرسِيِّهِ مُعَمَّما

فالفعل "يعلما" مؤكد بالنون التي قلبت ألفًا مع وقوعه بعد أداة النفي "لم" والنحاة يصفون ذلك بأنه قليل أيضًا فتفرع عن القليل قليل آخر، بل من النحاة من يجعل علة توكيد "المضارع" أنه مسبوق بنفي قال الشيخ مصطفى الغلاييني (ت: 1364هـ): (وإنما سَوَّغَ توكيدَ المنفيّ بِـ "لم" مع أَنه في معنى الماضي، والماضي لا يُؤكدُ بالنون – كونه منفيًّا، وأنه مضارع في اللفظ)[33].

والملاحظ أيضًا في تعامل النحاة مع هذه المسألة وأمثالها أنهم يصفون الاستعمال بأنه قليل وهذا إقرار منهم بوجود هذا الاستعمال، وعلى الرغم من إقرارهم بذلك يتأوّلون هذا الاستعمال بحمله على غيره من الاستعمالات، وما كان ذاك منهم إلا لسيطرة الصنعة الإعرابية والنحوية على تفكيرهم النحوي، مع قناعتنا أن هذا الاستعمال ليس قليلًا وإنما هو كثير لذاته وقليل إذا ما قورن بالاستعمالات الأخرى وإلى هذا المعنى أشار عباس حسن بقوله (وهو – على قلّته – جائز فصيح، لكنه لا يرقى في قوته مرقى النوعين السالفَين)[34].

يُضاف إلى ذلك أن "التأويل" و"الحمل" يوحيان ويُشعران بالخطأ في الاستعمال ولولا ذلك الشعور عند النحاة لما لجؤوا إلى القول بحمل بعض الأدوات بعضها على بعض، فالأمر بمجمله لا يخلو من التّرف الفكري وتقديس القاعدة النحوية والأصل الذي اعتمدوه، ومما يعكس حرصهم على تأويل ذلك تكلُّف النحاة تأويل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ وحمل "لا" على أنها ناهية لا

نافية[35]، وفي ذلك بعدٌ لا مسوّغ له، ولا حاجة مُلحَّة تدعو إليه، ثم إنّ هذه الأمور المتكلَّفة كلها لا تصبُّ أو لم تعد تصبّ – إن لم تكن عبئًا على اللغة– في مصلحة تيسير اللغة على وجه العموم، والنحو على وجه الخصوص، ولعله من المناسب هنا الاستئناس بقول أبي حيان الأندلسي إذ قال: (والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرا ما نطالع أوراقا في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات وردِّ بعضهم على بعض في ذلك وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصًا ما صنَّفه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأمُ من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم)[36].

المبحث الثاني

الأدوات التي حُمل بعضها على بعض باعتبار الشَّبه في "المعنى"

انتبه علماء العربية من خلال حسّهم اللغوي وذوقهم باستقرائهم لكلام العرب وأساليبهم أن بعض الأدوات تشترك في الدلالة على معنى معين، وقد ترتّب على ذلك الشبه المعنوي التناظر في العمل الوظيفي، فحاولوا جمع هذه المتناظرات في العمل باعتبار الشبه في المعنى في أبواب خاصة، فضلًا عن احتفاظ كل أداة باستعمالها الأصلي بأبوابها الخاصة الأصلية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى هذه الأدوات التي حُمل بعضها على بعض باعتبار الشبه في المعنى دون اللفظ، فمن هذه الأدوات ما يأتي:

المسألة الأولى: حمل (غير) الاسمية؛ على (ما) النافية الحرفية:

من الأساليب العربية النفي، والنفي يُؤدَّى بأدوات معروفة هي أصل في هذا الباب إذ تدلّ على النفي صراحة، ومنها ما هو فعل نحو "ليس" ومنها ما هو حرف نحو "ما"، ويُلحق بهذه الأدوات أدوات أخرى تدلّ على معنى النفي ضمنًا فيُفهم من سياق الكلام معنى النفي.

وقد حمل النحاة الأداة "غير" التي تفيد معنى النفي ضمنًا لما فيها من معنى المغايرة على "ما" العاملة عمل "ليس"، التي تُفيد النفي صراحة، ولهذا يَعدّ بعض النحاة "غير" من أدوات النفي في حين يغفل ذكرها أكثرهم، وقد أشار ابن مالك (ت:672هـ) إلى ذلك في كتابه "شرح الكافية الشافية" بقوله: (ثم أشرت إلى أن "غير" قد تفيد نفيا، فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال: "غير قائم الزيدان فتُكرمَهما")[37]، كما ذكر ذلك ابن عقيل حين حَمل "غير" الاسمية على نظيرتها "ما" الحرفية في المعنى فقال: (وتقول: "غيرُ قائمٍ الزيدان" فـ"غيرُ" مبتدأ و"قائمٍ" مخفوض بالإضافة و"الزيدانِ" فاعل بـ"قائم" سدَّ مسدَّ خبر "غيرُ"؛ لأن المعنى: "ما قائمٌ الزيدان" فعُومِل "غيرُ قائمٍ" معاملة "ما قائمٌ")[38].

وقال السيوطي في حديثه عن أقسام القياس التي منها "حَمل النظير على النظير" : (جواز "غيرُ قائمٍ الزيدانِ" حملًا على "ما قائمٌ الزيدان"[39]؛ لأنه في معناه ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر)[40].

وتوضيح هذه المسألة: أن المبتدأ ينقسم إلى قسمين، مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل أغنى عن الخبر، فالمبتدأ الذي له خبر، نحو "زيدٌ قائمٌ"، والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر هو الوصف المعتمد على نفيٍ أو استفهام، نحو "ما قائمٌ الزيدان". فـ"قائم" مبتدأ و"الزيدان" فاعل يُغني عن الخبر، ونظيره المحمول عليه "غيرُ قائمٍ الزيدانِ"؛ لأنه في معناه، فإن النفي الذي تدلُّ عليه "ما" الحرفية تدلّ عليه "غير" الاسمية أيضًا لما فيها من معنى المغايرة في الصفة أو الذات وإن اختلفت الكلمتان في صورة اللفظ وفي الاسمية والحرفية[41].

المسألة الثانية: حَمْل (غَيْر) الاسمية على (إلّا) الحرفية في الاستثناء:

تفيد كلمة "غَيْر" معنى المغايرة، أي: إنها تُفيد مغايرة مجرورها لموصوفها إما ذاتًا أو صفةً، فالمغايرة بالذات نحو "محمدٌ غير إبراهيم"، والمغايرة بالصفة نحو "مررت برجلٍ غير طويلٍ". وقد حُمِلت "غير" الاسمية على "إلّا" الحرفية في الاستثناء؛ لأن الاستثناء مغايرة أيضًا، إلّا أن مغايرة الاستثناء تكون نفيًا أو إثباتًا بلا نظر إلى الذات أو الصفة[42]، جاء في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: (واعلم أن أصل "غير" كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتًا أو صفة،... وأما "إلّا" فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا وإثباتًا، فلما اتفقتا في مطلق المغايرة حملت "غير" على "إلا" في الاستثناء بها، أي في المغايرة نفيًا وإثباتًا بلا نظر لمغايرة ذات أو صفة)[43].

وقد جاءت "غير" على معنى "إلا" في إفادة الاستثناء نحو: "أقبل الرجال غير زيدٍ"، كما حُمِلت "إلا" على "غير" في الوصفية على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَو كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾{الأنبياء:22}، وهي تأخذ حكم الاسم الواقع بعد "إلّا". قال سيبويه: (كل موضع جاز فيه الاستثناء بـ"إلا" جاز بـ"غير"، وجرى مجرى الاسم الذي بعد "إلا"؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى "إلّا")[44].

ومما يُلاحظ على النحاة في قضية حمل بعض الأدوات على بعض على نحو ما جاء في هذه المسألة وغيرها من المسائل –وهي كثيرة إلى درجة أنها أصبحت ظاهرة يلجأ إليها النحاة كلما اعترضهم نص لا يستقيم مع ما أصلوا– أنهم يقولون عن أداة ما: إنها محمولة على أداة كذا في معنى كذا، فإذا ما جاءهم نص يقتضي القول بعكس ما قالوه لم يترددوا بالقول به: فيصير ما كان "محمولًا" "محمولًا عليه" والعكس، وهذه الأحكام مبنية على قاعدة أن كل أداة هي أصل في بابها، فإذا ما جاءت بمعنى أداة أخرى هي أصل في بابها قالوا: إنها محمولة عليها، ويُسهب النحاة بذكر شروط وضوابط هذا العدول عن الأصل الذي افترضوه ولا يضيرهم في ذلك أن يتفرع عن هذا العدول عدول آخر

متفرع عن العدول الأول ولو وصلت ما وصلت إليه هذه التفريعات على نحو ما كان من المرادي وغيره في تبرير حَمل "إلّا" على "غير" إذ قال في حديثه عن أقسام "إلّا": (القسم الثاني: التي بمعنى "غير": اعلم أن أصل "إلا" أن تكون استثناء، وأصل "غير" أن تكون صفة. وقد تحمل "إلا" على "غير"، فيوصف بها، كما حملت "غير" على "إلا" فاستثنى بها. وللموصوف بـ"إلا" شرطان: أحدهما أن يكون جمعاً أو شبهه، والآخر أن يكون نكرة أو معرفاً بأل الجنسية، كقوله تعالى: ﴿لَو كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾{الأنبياء:22}، فإن قلت: كيف يوصف بـ"إلا" وهي حرف؟ قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدها. ولذلك ظهر الإعراب في تاليها. ومن قال: إن "إلا" يوصف بها، فقد تجوز في العبارة. وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة.

واعلم أن "إلا" التي يوصف بها تفارق "غير" من وجهين: أحدهما أن موصوفها لا يحذف وتقام هي مقامه؛ فلا يقال: (جاءني إلا زيد)، بخلاف "غير". والآخر أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فلا يجوز: "عندي درهم إلا جيد"، بخلاف "غير")[45].

ونعتقد أن النحاة كانوا في غنى عن كل هذه التأويلات والتفريعات في القواعد والأصول لو أنهم التزموا النص وما يدلّ عليه، وليس ذلك بِدْعًا عندهم، فالمرادي في كتابه "الجنى الداني في حروف المعاني" وابن هشام في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" قد أحصيا فيهما الأدوات في العربية واستعمالاتها يذكر ان فيهما المعاني المختلفة التي تُستعمل فيها الأداة الواحدة وربما وصلت استعمالات الأداة الواحدة إلى أربعة عشر استعمالًا كما هو الحال مع حرف "الباء" وغيره، ولا تكاد تخرج أداة عن التعدّد في الاستعمال، وهما في أغلب ذلك لا يقولان إنها محمولة على غيرها، وإنما يقولان هي تكون بمعنى كذا وكذا من باب شرح المعنى وليس من باب الحَمل والتأويل والإعراب، على نحو قوله في مسألة الوصف بـ"إلّا" (أن الوصف إنما هو بها وبتاليها) إذ الملاحظ هو تأدية المعنى من مجموع التركيب بغض النظر عن صنعة الإعراب التي تبدو غريبة في توجيه هذا الموضع الذي لا يكاد يكون له نظير.

ونرى أنه ينبغي أن يُحمل الأمر في ذلك كله على كثرة الاستعمال وقلّته مع مراعاة النكتة البلاغية من العدول عن الاستعمال الكثير إلى الاستعمال القليل، ولن يَعدِم أهل الصنعة من النحاة والبلاغيين وسيلة للوقوف على اللمحة البلاغية وعلى المعنى الذي يتسرب إلى نفس المخاطب من هذا التغيّر في التركيب أو الاستعمال ولا حاجة للقول بقضية حمل بعض الأدوات على بعض، علما إن قولنا: "الاستعمال القليل" إنما هو قليل بمقارنة مع الاستعمال الآخر، وإلا فهو كثير من ناحية وروده في اللغة، ولو أردنا أن نحصي مجيء "غير" بمعنى "إلا" في الاستثناء لما أحاط بذلك حصر؛ لذلك نقول: لا داعي لأن يُحمل بعض اللغة على بعض وقد جاء الاستعمال بهما جميعًا.

المسألة الثالثة: حَمْل (إلّا) الحرفية على (غير) الاسمية في الوصف:

يعمد النحاة إلى دراسة اللغة من جهة أنها أساليب فيجمعون في باب واحد أدوات من أبواب متفرقة تؤدي معنى واحدًا، وذلك لملاحظة التناظر الموجود في المعنى بين هذه الأدوات إذ يكون الاهتمام منصرفًا نحو ما يؤدي الأسلوب بغض النظر عن عمل كل أداة من جهة

الإعراب، كما تقودهم قواعد الصناعة في أحيان أخرى إلى جمع المتناظرات في العمل. ومثال ذلك ما يفعله النحاة في دراسة "كان –وليس" إذ يدرسونهما في باب (النواسخ/ الأفعال الناقصة) من جهة الصناعة والإعراب كما يدرسونهما في باب "الاستثناء" حينما يلحظون فيها معنى الاستثناء ويكون عملها هو هو ولا يقولون (كان – وليس) محمولة على (إلّا).

وفي هذه المسألة حَمل النحاة "إلّا" التي هي أم أدوات الاستثناء على "غير" في إفادة معنى الوصفية وخروجها من باب الاستثناء؛ وذلك لفساد المعنى فيما لو حُملت "إلّا" على الاستثناء، قال سيبويه: (هذا باب ما يكون فيه "إلّا" وما بعده وصفا بمنزلة "مِثْلَ" و"غَيْر" وذلك قولك "لو كان مَعَنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لَغُلِبْنَا" والدليل على أنه وصف أنك لو قلت "لو كان معنا إلا زيد لهلكنا" وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ونظير ذلك قوله عز وجل ﴿لَو كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾{الأنبياء:22})[46].

قال ابن يعيش (ت:643هـ) (وقد حملوا "إلا" على "غير" في الوصفية، فوصفوا بها، وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة، وأنه ليس إياه، أو من صفته كصفته، ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الأول، فتقول: "جاءني القوم إلا زيدا"، فيجوز نصبه على الاستثناء، ورفعه على الصفة للقوم. وإذا قلت: "ما أتاني أحد إلا زيدا"، جاز أن يكون "إلا" وما بعدها بدلا من "أحد"، وجاز أن يكون صفة بمعنى "غير". قال الله تعالى: ﴿لَو كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾{الأنبياء:22}. والمراد: غير الله، فهذا لا يكون إلا وصفا، ولا يجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء، لأنه يصير في تقديره: لو كان فيهما إلا الله لفسدتا. وذلك فاسد لأن "لو" شرط فيما مضى، فهي بمنزلة "إن" في المستقبل. وأنت لو قلت: "إن أتاني زيد"، لم يصح، لأن الشرط في حكم الموجب. فكما لا يصح "أتاني إلا زيد"، كذلك لا يصح "إن أتاني إلا زيد". فلو نصبت على الاستثناء، فقلت: "لو كان فيهما آلهة إلا اللهَ"، لجاز، ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن معد يكرب[47]:

وكل أخ مفارقه أخوه ... إلخ

ف "إلا" وما بعدها بمعنى "غير" صفة لـ"كل"، ولو جعله وصفا لـ"أخ" لخفض. وقال: "إلا الفرقدين" لأن ما بعد "إلا" في الوصف يكون إعرابه تابعا لإعراب ما قبلها. والمراد: كل أخ مفارقه أخوه غير الفرقدين، فإنهما لا يفترقان في الدنيا كافتراق الأخوين.

واعلم أنه لا يجوز أن تكون "إلا" صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء. وذلك أن تكون بعد جمع، أو واحد في معنى الجمع، إما نكرة منفية، وإما فيه الألف واللام لتعريف الجنس، لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي و"غير" فتقارضا. ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع، لأنهما لم تجتمعا فيه. لو قلت: "مررت برجل إلا زيد" على معنى "غير زيد"، لم يجز، لأن "إلا" موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها، وليس "زيد" بعضا لـ"رجل"، فامتنع لذلك)[48].

المسألة الرابعة: حَمل (أنْ) المصدرية الناصبة على (ما) المصدرية في الإهمال:

تدخل "أنْ" المصدرية على الفعل المضارع فتنصبه، وهي تعمل النصب ظاهرة ومضمرة جوازًا ووجوبًا وفقًا لقواعد النحاة، أما "ما" المصدرية فهي مهملة غير عاملة هذا من حيث العموم، وكما هو معهود في قواعد اللغة والنحو لا تكاد تسلم قاعدة من خروج بعض النصوص الفصيحة عنها؛ ويُفترض بالنحو أن يكون تقعيدًا لما يُسمع ويُقال لا تقعيدًا لما يجب أن يُقال.

ومن النصوص التي جاءت غير موافقة للمشهور من المسموع ما ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾{ البقرة: ٢٣٣} برفع الفعل (يُتِمُّ)[49] إذ جاء هذا الفعل في هذه القراءة مرفوعًا، وعند تتبع ورود هذا الفعل في القرآن الكريم نجد أنه قد ورد في ثلاثة مواضع منه، اثنان منها مسبوقان بـ"أنْ" الناصبة والفعل بعدها منصوب، أما الموضع الأول ففي سورة البقرة وهي الآية السابقة الذكر، والموضع الثاني في سورة التوبة في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾{ التوبة: 32}، أما الموضع الثالث فقد ورد المضارع فيه مرفوعًا وغير مسبوق بـ"أنْ" وذلك في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُسۡلِمُونَ﴾{النحل: ٨١}.

والشاهد في هذه المسألة هو قراءة مجاهد لقوله تعالى: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ إذ قرأ الآية برفع الفعل المضارع فيها مسبوقًا بـ"أنْ".

قال السمين الحلبي في توجيه هذه القراءة: (وقرأ مجاهد ويروى عن ابن عباس: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ برفع "يُتِمُّ" وفيها قولان، أحدهما قول البصريين: أنها "أنْ" الناصبة أهملت حملا على "ما" أختها؛ لاشتراكهما في المصدرية، وأنشدوا على ذلك قوله[50]:

إنّي زعيمٌ يا نُوَيْ قَةُ إنْ أمنتِ من الرّزاحِ
أنْ تهبطين بلادَ قو مٍ يرتعون من الطِّلاحِ

وقول الآخر[51]:

يا صاحبيّ فدتْ نفسي نفوسَكما وحيثما كنتما لقيتما رشَدا
أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما منّي السلامَ وألّا تُشعرا أحَدا

فأهملها؛ ولذلك ثبتت نون الرفع، وأبَوا أن يجعلوها المخففة من الثقيلة)[52].

وكذلك حُمِل على الإهمال قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ {إبراهيم:10}، في قراءة من رفع "تصدونَّ"[53].

وجاء في معترك الأقران: (وقد يُرفع المضارع بعدها إهمالاً لها، حملاً على "ما" أختها، كقراءة ابن مُحيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾)[54].

قد جاءت النصوص من القرآن الكريم ومن كلام العرب بإهمال "أنْ" الناصبة، وقد أورد النحاة هذه النصوص في مواضعها أمانة منهم في النقل والتوثيق، وبيّنوا أن هذا الاستعمال قليل وهو خلاف الكثير، وعلى عادة النحاة في تعاملهم مع أمثال هذه النصوص لابدّ من تأويل وتعليل لتوجيه هذا العدول عن المشهور من المسموع، فإن عدموا الحيلة من وجود تعليل تطمئن له نفوسهم كان البحث والنظر لإيجاد نظائر لهذا الاستعمال فيُحمل عليه، ولما كانت "ما" المصدرية تأتي غير عاملة لجأ النحاة إلى القول بحمل "أنْ" المصدرية الناصبة على "ما" المصدرية المهملة في أمثال هذه النصوص؛ ليكون ذلك من باب حَمْل "النّظير على النّظير" الذي اعتبره النحاة أصلًا من أصول اللغة يهرعون إليه كلما ألجأتهم الحاجة إليه؛ لتعليل ما لم يكن إلى تعليله من سبيل سوى هذا السبيل.

والنحاة عند توقفهم مع أمثال هذه النصوص يُشيرون دائما إلى مسألتين مهمتين تكادان تكونان متلازمتين، هما:

أولًا– الإقرار بوجود الاستعمال القليل الفصيح المخالف للكثير.

ثانيًا– إرداف هذا الإقرار بالتعليل الذي يُبرر هذا العدول، على نحو ما نجده في نص السيوطي في كتابه "معترك الأقران في إعجاز القرآن" إذ قال: (وقد يُرفع المضارع بعدها إهمالاً لها، حملاً على "ما" أختها)[55]، ففي هذ النص أقرّ السيوطي قلة الاستعمال بقوله: (وقد يُرفع المضارع بعدها إهمالاً لها)، والتمس تعليلا لهذه القلة في الاستعمال بقوله: (حملاً على "ما" أختها).

والذي نقوله: ماذا كان يضيرنا لو دار الأمر على كثرة الاستعمال وقلته دونما حاجة إلى التكلُّف لإيجاد وجوه شبه يُتعلل بها، على نحو ما طرحه أبو حيان الأندلسي من رأي متبعًا في ذلك ابن مضاء القرطبي (ت:592هـ) الذي دعا إلى اطراح العلل إذ قال: (والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرا ما نطالع أوراقا في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات وردِّ بعضهم على بعض في ذلك وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصًا ما صنَّفه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأمُ من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم، ولقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم، وصنفت فيها كتبًا في لغتها ونحوها وتصريفها، واستفدت منها غرائب وعلمت باستقرائها أن الأحكام

التي اشتملت عليها لا يحتاج إلى تعليل أصلًا وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نصّ من السماع وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يُقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان)[56].

لقد وضع أبو حيان في كلامه هذا اليد على الجرح وشخّص الداء وبيّن الدواء وأراح البال مع أنه هو نفسه لم يسلم من طغيان فن الصنعة والقول بما أخذه على النحاة في تعامله مع النصوص والتطبيقات العملية من تعليل وتأويل.

لاشكّ أن ما ذهب إليه أبو حيان من رأي هو أقوم لقواعد اللغة وأثبت، وليس قوله هذا ببدع من القول فمن الناحية العملية كثيرًا ما كان النحاة يُصرّحون عن بعض الأساليب والاستعمالات بأنها قليلة سواء أكان ذلك في كتب النحو أم اللغة أم المعاجم ولا تكون عندهم ضرورة لبيان العلة أو التأويل، إلّا أنهم حينما يغلب على طباعهم فن الصنعة يذكرون العلل والتأويلات التي تنوء بحملها كتب النحو فضلًا عن طلبة علم اللغة.

المسألة الخامسة: حَمل الحروف النافية (ما) و(لا) و(لات) و(إنْ) على الفعل (ليس):

يذهب جمهور النحاة إلى أن "ليس" فعل ناسخ ناقص يعمل عمل (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرًا لها، والسبب الذي دعاهم إلى ذلك هو ملاحظة الوظيفة النحوية التي تؤديها "ليس" في الجملة العربية مع اختلاف النحاة في مسألة فعلية "ليس" أو حرفيتها باعتبارها أداة جامدة لا تتصرف مثل "كان" وأخواتها، ولم تكن علة إلحاقها بهذا الباب دلالتها على معنى النفي وإنما العمل النحوي من حيث الرفع والنصب.

ولما وجد النحاة في الاستعمال العربي لدى بعض قبائل العرب أدوات تعمل عمل "ليس" ألحقوها بها بعلة مشابهة هذه الأدوات لـ"ليس" في إفادة معنى النفي، مع إحاطة هذه الأدوات بشروط وضوابط تعطيها خصوصية الفرعية عن الأصل وذلك على نحو ما يذكره النحاة في شروط عمل "ما" الحجازية عمل "ليس" ثم تعميم هذه الشروط على بقية الأدوات المشبهة بـ"ليس" مع خصوصية كل أداة حسب الاستعمال المشهور لدى تلك القبيلة، قال ابن السراج (ت:316هـ) (الضرب الثاني: وهو ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال. فمن ذلك "ما" وهي تجري مجرى "ليس" في لغة أهل الحجاز, شبهت بها في النفي خاصة لأنها نفي)[57]، وقال المرادي: (ت:749هـ): ("ما" الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل "ليس"، لشبهها بها، وأهملها بنو تميم على الأصل)[58].

ونعود هنا فنقول إن الأصل في ذلك هو رصد هذا الاستعمال في الكلام العربي بغض النظر عن مشابهته لـ"ليس" أو لا، لكن لما أولع النحاة بمسألة التعليل لكل ظاهرة نحوية تعللوا بسببية مشابهة هذه الأدوات لـ"ليس" في إفادة معنى النفي ليبرروا عملها عمل "ليس".

والحق أن هذا الأمر ليس مطلوبًا من النحاة في وقت كان منهجهم قائمًا على وصف الاستعمال العربي كما نطقت به العرب، ولا ضرورة تدعو لتعليل كل ظاهرة، ولا بأس من رصد تلك المتناظرات في الاستعمال ووضعها في باب واحد على أساس الوظيفة النحوية التي تؤديها الأداة في الجملة العربية دونما حاجة لذكر سبب ذلك واعتباره أساسًا لذلك، إذ هناك في العربية أدوت تفيد معنى النفي ولا تعمل عمل "ليس"، ومنها الأدوات نفسها التي ألحقوها ب"ليس" فهي حين تفقد بعض شروط إلحاقها تعود لأصل استعمالها وتصبح مهملة غير عاملة مع دلالتها على معنى النفي، ولو كان النفي هو علة إلحاقها بـ"ليس" لعملت في جميع أحوالها ما دام النفي بها قائما، وذلك على نحو ما يذكره النحاة في فقدان شرط ترتيب المبتدأ والخبر مع "ما" الحجازية في قول الشاعر:

وما خُذُلٌ قومي فأخضع للعدى ولكن إذا أدعوهم فهُمُ هُمُ

فـ"ما" نافية مهملة، و"خذل" خبر مقدم مرفوع، و"قومي" مبتدأ مؤخر. ووجه الاستشهاد إبطال عمل "ما" لتقدم الخبر على المبتدأ.

وإبطال عملها هنا لفقدانها شرط الترتيب مع بقاء النفي فيها دليل ينقض قول القائلين بعلة إلحاقها بسبب النفي الذي تدل عليه وما يُقال عن "ما" يُقال عن الحروف الأخرى المشبهة بـ"ليس"؛ ومن ذلك يتبين أنهم إنما قالوا ذلك بسبب ما طُبعت عليه نفوسهم من الولع بالتعليل لكل ظاهرة نحوية.

وعند المقايسة بين اللهجات العربية نجد أن أكثر العرب لا يعملونها عمل "ليس" مع إفادتها معنى النفي عندهم، والحجازيون هم مَن يعملونها، وهم يوافقون أكثر العرب حينما يختل عندهم أحد شروط إعمالها فيعودون لحكم الأغلبية، قال ابن جني (ت:392هـ): (اللغة التميمية في "ما " هي أقوى قياسًا وإن كانت الحجازية أسير استعمالا... فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية فكأنك من الحجازية على حرد، وإن كثرت في النظم والنثر)[59].

ونخلص من ذلك إلى أن عموم القبائل العربية لا يعملونها مع إفادتها معنى النفي والحجازيون أيضًا لا يعملونها حين يختل أحد شروط إعمالها؛ لذا نقول إن القول بعلة عمل "ما، لا، لات، إنْ" مشابهتها لـ"ليس" في إفادة معنى النفي ليس دقيقًا ولا حاجة تدعو إليه، وإنما يُكتفى بالإشارة إلى مناظرتها لعمل "ليس" في استعمال بعض القبائل العربية التي تُعد أقلية مقارنة بمجموع القبائل العربية الفصيحة.

ومما يُظهر مدى ولع النحاة المتأخرين بقضية التعليل لكل ظاهرة نحوية تعليلهم عدم إعمال "ليس" في لغة تميم في نحو قولهم "ليسَ الطيبُ إلّا المسكُ" بحملها على "ما" الحجازية عند انتقاض نفيها بـ"إلا" وإهمالها، قال ابن هشام في حديث عن الأداة "ليس": (والثاني أن يقترن الخبر بعدها بـ"إلا" نحو "ليس الطيبُ إلا المسكُ" بالرفع فإن بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الإهمال عند انتقاض النفي كما حمل أهل الحجاز "ما" على "ليس" في الإعمال عند استيفاء شروطها)[60].

نتائج البحث

مما تقدم نستطيع أن نستخلص ما يلي من النتائج:

أولًا– الأصل في أخذ اللغة وجمعها وتأصيل قواعدها هو السّماع، وإذا كان السّماع قد ورد باستعمال ما، سواء أكان كثيرًا أم قليلًا، فالأصل فيه أن يُعتبر في وروده في اللغة، ولا حاجة لأن يُحمل قليلُ السماع على كثيره، فهذا ورد وهذا ورد، ولا بأس أن يُحمل الأمر على الكثرة والقلة، فيُقال: الكثير في الاستعمال كذا والقليل كذا دون الحاجة إلى حمل الثاني على الأول أو العكس، وتكلّف التعليل له.

ثانيًا– كان من أسباب ظهور مصطلح "حمل الأدوات بعضها على بعض" حرص النحويين واللغويين على التعليل لكل ظاهرة من الظواهر اللغوية ومغالاتهم في ذلك، وهذا ما وسّع دائرة التأويل في كثير من أبواب النحو واللغة حتى أخرجته عن حدّ الضرورة.

ثالثًا– إنّ القول بـ"حمل الأدوات بعضها على بعض" هو وجه من وجوه التأويل ولو لم يكن التأويل سببًا من أسباب الضعف ما كان ضرورة لا يُلجأ إليه إلّا عند الاضطرار.

رابعًا– إن المتأمل في بعض ما وضعه النحاة من القواعد يجد أنهم قد وقعوا في شيء من التناقض على نحو ما مرّ بنا في مسألة تعليلهم عمل "ما" الحجازية عمل "ليس" لمشابهتها لها في معنى النفي، ثم إبطال عملها إن تقدم اسمها على خبرها مع بقاء معنى النفي فيها.

خامسًا– كان النحاة يستدلون على بعض ما يريدون تقريره من قواعد واستعمالات بوجود نظائر له في اللغة على نحو ما نجده عند ابن جني في كتبه. ومن قواعدهم (النظير ملحق بنظيره).

سادسًا– تبيّن لنا أن نسبة ما اختلف فيه النحاة في تأويلاتهم لوجوه الإعراب أكثر بكثير مما اختلفوا فيه من صريح المسموع؛ لذا كان الأولى بهم التزام النص الفصيح المسموع – وإن كان قليلًا– وعدم محاولة إلغاء صور الاستعمال التي ورد بها وإلحاقها بغيرها إلحاقًا قسريًا قد يُفضي إلى ما لا يحصل فيه شيء من العلم، بل ربما أفضى إلى شيء من التناقض والتضارب في القواعد.

سابعًا– إن المعاني التي تدور في الفطرة الإنسانية واحدة وكذلك الأساليب اللغوية من نفي واستفهام وتعجب وشرط وتوكيد...إلخ؛ لذا قد يكون من المفيد تتبع ظاهرة "حمل الأدوات بعضها على بعض" في غير العربية من اللغات للوقوف على بعض مظاهر اللغة الإنسانية العامة ومعرفة مدى اشتراكها في طريقة التفكير اللغوي، أو الوصول إلى نتيجة إذا ما كانت هذه الظاهرة اللغوية في اللغة الإنسانية عامة أم هي ظاهرة اختصصت بها اللغة العربية فحسب دون سائر اللغات وأن علماء العربية ابتدعوا هذا الأمر من أجل المحافظة على ما أصلوه من قواعد.

الهوامش

قد يُراد من كلمة "الحَمْل" "القياس" أيضًا إذ هو حَمل فرع على أصل.

الاقتراح في أصول النحو وجدله: 192.

صدر بيت لزهير بن أبي سلمى، وعجزه: (تَخالُ الأمْر، إنَّ الأمرَ مُشتَرَكُ)، ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى: 31.

البيت للنابغة ينظر: ديوانه ص: 72. وتمام البيت: (فكيف، ومِن عطائك جلُّ مالي).

التعليقة على كتاب سيبويه: 246/4.

البيت مجهول القائل.

البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه، يُنظر: الكتاب: 222/4، وكتاب التعليقة على كتاب سيبويه: 245/4، ويُنسب

البيت للمعلوط القريعي، ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 246/1.

شرح التسهيل لابن مالك: 371/1.

البيت لفروة بن مسيك، يُنظر: في تخريجه شرح أبيات سيبويه، للسيرافي: 404/3.

البيت مجهول القائل وينظر: في تخريجه شرح التسهيل لابن مالك: 370/1، والجنى الداني في حروف المعاني: 328.

البيت مجهول القائل.

ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 210، ومغني اللبيب: 38.

الكتاب: 222/4.

البيت للنابغة ينظر: ديوانه ص: 72. وتمام البيت: (فكيف، ومِن عطائك جلُّ مالي).

التعليقة على كتاب سيبويه: 246/4.

الأصول في النحو: 435/1.

سبق تخريج البيت.

مغني اللبيب: 891.

لم أعثر على البيت في ديوان الفرزدق، يُنظر في تخريج البيت وتفصيل المسألة: شرح تسهيل الفوائد: 201/1، شرح التصريح على التوضيح: 170/1، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 170/1.

ينظر مغني اللبيب: 113.

ينظر مغني اللبيب: 129

البيت بلا نسبة يُنظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 4/ 95.

ينظر شرح تسهيل الفوائد: 210/3، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 657/2، وقد أجاز ابن جني –فيما يُفهم من كلامه– التوكيد بعد النفي مطلقا سواء أكان بـ"لا" أم بغيرها، ينظر الخصائص: 112/3.

مغني اللبيب: 891.

شرح التصريح على التوضيح: 303/2.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 100/4، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 318/4، وشرح التصريح على التوضيح: 303/2.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 119/3.

يعني بهما وجوب التوكيد، وكثرته.

النحو الوافي: 175/4.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 439.

البيت من شواهد سيبويه: 2/ 152.

جامع الدروس العربية:91.

النحو الوافي: 175/4.

ينظر في تأويلها ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 621/2، ومغني اللبيب: 563، وشرح الرضي على الكافية: 487/4.

منهج السالك في الكلام على أليفة ابن مالك: 261.

شرح الكافية الشافية: 1555/3.

شرح ابن عقيل: 190/1.

المثبت في كتاب السيوطي هو (ما قامَ الزيدان)، ويبدو أن هذا سهو إما من السيوطي، أو ممن نسخ الكتاب، إذ لا شاهد فيه حيث تُصبح جملة (ما قام الزيدان) فعلية، والمثال المقصود بالمشابهة والمقارنة هو (ما قائمٌ الزيدانِ) بصيغة اسم الفاعل، ولذلك أثبتناها في المتن. [في طبعة دار القلم علق المحقق د محمود فجال: (قائم في: س)]

الاقتراح في أصول النحو: 205.

ينظر كتاب أصول النحو (من مناهج جامعة المدينة العالمية): 209.

يُنظر معاني النحو: 226/3.

حاشية الخضري على ابن عقيل: 462/1-463.

الكتاب: 343/2.

الجنى الداني: 517-518.

الكتاب لسيبويه: 334/2.

البيت من شواهد الكتاب لسيبويه: 334/2، وتكملة البيت (لعمر أبيك إلا الفرقدان)

شرح المفصل لابن يعيش: /72.

ينظر: في تخريج القراءة البحر المحيط: 498/6، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 463/2.

الأبيات للقاسم بن معن، ويُنظر في تخريجها معاني القرآن للفراء: 136/1.

مجهولة القائل وينظر في تخريج البيتين المنصف لابن جني: 278/1.

ينظر: البحر المحيط: 416/6، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 463/2.

قراءة الرفع لطلحة، ينظر البحر المحيط: 416/6.

معترك الأقران في إعجاز القرآن: 69/2.

معترك الأقران في إعجاز القرآن: 69/2.

منهج السالك في الكلام على أليفة ابن مالك: 261.

الأصول في النحو: 93/1، ويُنظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 265/1- 281.

الجنى الداني: 27.

الخصائص: 126/1.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 387.

المصادر

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت: 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: 1، 1418 هـ - 1998 م.

أصول النحو 1، من مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، لبنان، ط: 3، 1996.

الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي (ت: 911هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، ط:1، دمشق 1409 – 1989م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي(ت:745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت،1420 هـ.
التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمد نديم فاضل، ط: 1، المدينة المنورة (1426 هـ - 2005 م).
التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ (ت: 377هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط:1، 1410هـ - 1990م.
جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ).
الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (ت: 749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، لبنان، ط: 2، 1413 هـ - 1992 م.
الخصائص، ابن جنّي (ت: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار ط:4، مصر.
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دمشق.
ديوان النابغة الذبياني (ت: 605 م)، تحقيق: عباس عبد الستار، ط: 3، دار الكتب العلمية(1416هـ-1996م).
ديوان زهير بن أبي سلمى المزني (ت:609م)، تحقيق: علي حسن فاعور، ط: 1، دار الكتب العلمية، سنة 1408 - 1988.
شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن مالك (ت: 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1420 هـ - 2000 م.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت: 769هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط:20، القاهرة، 1400 هـ - 1980م.
شرح أبيات سيبويه، السيرافي (ت: 385هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مصر، 1394 هـ - 1974م.
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشْمُوني (ت: 900هـ)، ط:1، لبنان، 1419هـ- 1998م.
شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط: 1، 1421هـ- 2000م.
شرح الرضي على الكافية، الإسترا باذي (ت: 686 هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ليبيا، 1395 - 1975 م.
شرح الكافية الشافية، بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط: 1، 1402 هـ - 1982 م.
شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1422 هـ - 2001 م.
شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1 (1410هـ - 1990م).
شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي (ت: 715هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة دكتوراه)، ط:1، مكتبة الثقافة الدينية، 1425 هـ- 2004م.
في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط: 2، بيروت، 1986م.
الكتاب، سيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط:3، القاهرة، 1408 هـ - 1988م.
معاني القرآن، الفراء (ت: 207هـ)، تحقيق: (أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي)، ط: 1، مصر.
معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط : 1، 1420 هـ - 2000 م.
معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي (ت: 911هـ)، ط:1- لبنان، 1408 هـ - 1988م.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط:6، دمشق، 1985.
المنصف لابن جني، (ت: 392هـ)، ط:1، دار إحياء التراث القديم، سنة 1373هـ - سنة 1954م.
منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي (ت:745هـ)، منشورات أضواء السلف.
النحو الوافي، عباس حسن (ت: 1398هـ)، ط: 15، الناشر: دار المعارف.